الكلمة

Al-Kalima | أسبوعية • إخبارية • مستقلة

العدد 540
9 آذار 2012

السنة (32) - 1979-2012

رئيس التحرير المسؤول عبد الاشقر

شركة كهرباء زحلة «على حبل مشنقة» الحكومة؟!

أسعد نكد: «رفع التعرفة من الحكومة بمفعول رجعي سيدفعنا نحو الإفلاس وألأغلاق»!

هل انفجرت بين وزير الطاقة والمياه جبران باسيل و«شركات الامتياز» في الكهرباء على خلفية قرارات تعتبر أنها ستدفعها نحو الافلاس وتضع نحو ٥٠٠ موظف؟ وهل كان ملف «مقدمي الخدمات» Services Providers هو المدخل لاختصار «الإمتيازات» ودفعها نحو الانهيار طوعاً بعد رفع التعرفة؟

منذ نحو شهر، بدأت «الامتيازات الأربعة» في زحلة وجبيل وعاليه وسوق الغرب (بحمدون) تشكو خلف الكواليس من أداء الوزير جبران باسيل، اذ تعتبر أن السياسة التي يتبعها ستفضي الى تضييق الخناق تدريجاً عليها مع اختصار ولاية استثمارها لمصلحة ثلاث شركات رست عليها مناقصة مشروع تلزيم أشغال (Distribution Service Providers) الذي قسّم لبنان الى ٣ مناطق وليس ١٠، بما كان سيكفل تعزيز عنصر المنافسة إذ بقيت التعرفة على حالها.

اذاً، تبدأ قصة الشكوى من قرار مجلس الوزراء رقم ١٨ الصادر بتاريخ ١٠/ ١/ ٢٠١٢ والذي قضى برفع تعرفة الامتيازات «على الا تقل عن ٩٥ ليرة/كيلوطاط ساعة، مع الأخذ في الاعتبار اي عائدات قد تعتبر في حقوق الامتيازات، على ان تعتمد التعرفة من تاريخه وحتى اقرار تعرفات جديدة للبيع الطاقة للعموم من مؤسسة كهرباء لبنان». واكثر، قضى القرار بمفعول رجعي لزيادة التعرفة واحتسابه منذ تاريخ ١/ ١/ ٢٠٠٢ «مع الاشارة الى أن الوزارة عرضت على اصحاب الامتيازات المشاركة في مناقصة التوزيع في كهرباء لبنان وتخليهم عن الامتيازات الممنوحة في حال فوزهم في هذه المناقصة».

الا أن «شركة كهرباء زحلة»، التي تشير الى ان القرار يرتّب عليها نحو ٦٠ مليار ليرة، تستغرب امراره في مجلس الوزراء، اذ تبلغت كما يقول المدير العام اسعد نكد، من الوزير باسيل انه سيرسل «مدققاً مالياً» ليطلع على أوضاع الشركة، «لكنه تمنّع ورفع اقتراحه الى مجلس الوزراء برفع التعرفة من دون أي دراسة علمية أو موضوعية تؤكد مبرر رفعها على «الامتيازات» وليس على المستهلك، ولم يأخذ في الاعتبار معارضة وزارة المال لمبررات تعديل التعرفة بلا أي تدقيق، على غرار تعرفة الـ٥٠ ليرة التي حددها مدقق الحسابات «ديلويت ان توش» في العام ٢٠٠٤ بطلب من الرئيس الشهيد رفيق الحريري».

ومعلوم أن تعرفة مؤسسة كهرباء لبنان لم تتغير منذ ٢٠ عاماً، وهي موزعة على شطور، لكن اول ٥٠٠ كيلوطاط منها مدعومة. وتالياً، تعتبر الامتيازات أن أي تغيير في التعرفة يستلزم تدقيقاً مالياً يخلص الى تحديد تعرفة جديدة علمية وموثوقة.

ويذكّر أسعد نكد بان القانون ٤٦٢ نص صراحة على استمرار عمل شركات الامتياز الى حين انتهاء استثمارها، «الا أن قرار الوزير باسيل الذي رُفض من حكومة الرئيس سعد الحريري في ١٥/ ١٠/ ٢٠١٠، مرّ في المحاولة الثانية واقرّ من حكومة الرئيس نجيب ميقاتي». ازاء ذلك، دعا نكد مجلس الوزراء ووزارات الطاقة والمال والاقتصاد في كتب وجهها التراجع عن القرار، «وطلبت التدقيق في الحسابات رغم اننا نرسل سنوياً ميزانيات الامتيازات الى وزارة الطاقة. فهل هو «حكم إعدام»، من دون السماح لنا باستخدام حقنا في الدفاع؟».

واذا كان يحق لوزارة الطاقة استرداد الامتيازات، يفترض أن يتمّ ذلك وفق آلية واضحة.

تتمة (الصفحة ٢-)

شركة كهرباء زحلة «على حبل مشنقة» الحكومة؟!

-تتمة-

«فالقانون يجيز لوزارة الاتصالات استرداد الامتياز ولكن ليس وضع اليد عليه، علماً أنه يبقى لشركة كهرباء زحلة نحو ٨ سنوات لانتهاء امتيازها. على الدولة ان تكون خصماً شريفاً لا أن تدفع بالشركة الى الافلاس لتأخذها بأبخس الاثمان؟».

مناقصة «مقدمي الخدمات» والشوائب

حين أطلقت مناقصة «مقدمي خدمات التوزيع»، تقدمت ١٠ شركات للمشاركة ومنها الامتيازات الأربعة التي وجدت فرصة ربما في تعويض ما ستخسره حتماً في المرحلة المقبلة. لكن خروج بعضها دفعه إلى اعتبار وزارة الطاقة مسبّباً ولكن من خلال كهرباء لبنان، باستثناء «امتياز جبيل»، ولكن بعد التزامه الشروط وفي مقدمها اقامة تحالفات (Joint Venture) مع شركات مؤهلة ومتخصصة او تعهدات ثانوية .Subcontractor وفاز بنتيجة المناقصة ٣ شركات لديها تحالفات هي:

١ - «دباس القابضة، كشريك رئيس، و (Steg International) كملتزم ثانوي.

٢ - «خطيب وعلمي للهندسة، كشريك رئيس، Kharafi National KSC (JV)- Televent, Vattenfall, Mrad contracting (JV).

٣ - بوتيك كشريك رئيس، و(JV.) Siemens

ويعتبر نكد أن «كهرباء زحلة» أرغمت على الخروج من المناقصة «لأننا لم نتعهد «التخلي» مسبقاً عن الامتياز في حال الفوز، رغم اننا اقمنا تحالفا مع شركة (Caporal & Morett) وقُبلنا من مؤسسة كهرباء لبنان. وفي حال خسارتنا، ستتحول كهرباء زحلة ضمن منطقتها الى «مقدم خدمات - مقاول» لدى كهرباء لبنان وليس كما كانت مؤسسة مستقلة، وذلك لـ٤ سنوات عوض ٨ هي مدة استثمارها. لكن اعتراض الوزير على عدم «التخلي» المسبق عن الامتياز في كتاب الى المؤسسة دفعها الى الطلب من شريكنا الاستراتيجي الانسحاب».

وهذا برأي نكد يشكل تدخلاً في شؤون كهرباء لبنان «لازاحة كهرباء زحلة بما دفعنا الى التقدم بشكوى لدى مجلس شورى الدولة طالبين اعادة ادخالنا لان دفتر الشروط لا يمنعنا من ذلك. ورغم قرار «وقف التنفيذ» الذي حصلنا عليه، تراجع مجلس الشورى، لكن الدعوة لا تزال قائمة».

ويحق لامتياز زحلة انتاج الكهرباء، وهي كانت تفعل ذلك بين أعوام ١٩٢٧ تاريخ تأسيسها وبين ١٩٦٩ تاريخ وقف الانتاج «لانه كان لدى كهرباء لبنان فائض كبير تحوّل اليوم الى عجز». ويعتبر نكد أنه ما دام هناك تعرفتان، واحدة لكهرباء لبنان والاخرى للمولدات «التي لم تلتزم بتسعيرة الوزير ولا من يحاسبها»، يحق له العودة الى دفتر الشروط الذي يقرّ له بانتاج الطاقة وتغيير التعرفة، مقترحاً «مشروعاً نموذجياً، يكرّس «اللامركزية الكهربائية». فهل يجد الطرح طريقه نحو الدرس؟

وأيضاً كهرباء جبيل ترد وتطالب بمنحها حق الانتاج وللمرة الاولى تطرح شركة كهرباء جبيل الصوت بعدما كانت الوحيدة دائما شركة كهرباء زحلة لوحدها «فقالت : «الحملات اساءة ممنهجة من بعض النافذين، ولا مبالغ مستحقة لمؤسسة كهرباء لبنان بل فواتير غير قانونية هي موضع نزاع قضائي». وأكثر، لفتت الى «بدعة» مجلس الوزراء بالعودة ١٠ أعوام لزيادة تعرفتها ٢٠ ليرة، «بغية تسجيل مليارات عليها لتعجيزها وخرابها (...) فما الهدف؟».

وهذا السؤال والتساؤل وردا في كتيب خاص وزّعه رئيس مجلس إدارة كهرباء جبيل ايلي باسيل في خطوة دفاعية رداً على «حملة منظمة باتت غاياتها مكشوفة ومعروفة»، ورداً على «الإساءة الممنهجة في حق كهرباء جبيل من بعض النافذين بتقديم الوقائع المضللة والسعي الى تشويه الصورة الناصعة «للامتياز».

فهل تتحرك مدينة زحلة وقضائها بكافة قواها... لحماية «شركة كهرباء زحة» من الإعدام!

ثرثرة

لن نركع.. ولن نسكت!

من هو «الجلاد» الذي يلبس زيّ الدولة اللبنانية الذي قرر «في يوم وليلة» بأعدام جزء من تاريخنا متنور وبهيّ؟ ليدفن معه قرن من ذاكرة مدينة لا تزال تشع أنوارها وتتلألأ أضواءاً جميلة زاهية في كل جنبات زحلة وبلداتها التي ترصعت بالنور والعلم في أيام جدود الحاكمين اليوم حيث كانت بلداتهم يغمرها الظلام وصفوف الأمية!

ومن هم الذين حكموا بأسم الشعب اللبناني ليقطعوا رقبة أهل زحلة وبلداتها في أعدام شركة كهربائية في مرسوم سلطاني يتسلل في «تهريبة» مجلس وزراء لم نعلم حتى الآن برئيسيّه وسواده الأعظم إذا كانوا يعملون بما وافقوا ويصموا، وهي ضرب من ضروب العتاهية في أحكامهم، ونموذجاً لسلطان من يتربعون عليه!

في تهريبة ليلة أخذوا جهلاً وزوراً حكماً بأعدام جزء منير من ذاكرة زحلة، والمؤسف والمحزن أن هناك في صفوفهم وزيرين من زحلة وافقوا على حفلة الأعدام الجماعية لكل واحد من زحلة وبلداتها، لأن شركة كهرباء زحلة ليست شركة شخص أسعد نكد ومساهميها، أو هؤلاء الموظفين والعمال فيها الذين رفعوا الرأس بعملها وريادتها وجودتها وخدمتها لكل المنطقة...

بل هي تخص كل بيت زحلي حتى أولئك الوزراء والنواب والزعامات والقيادات تعلّموا على نورها!

فكما رفضنا في الماضي القريب أن يتطاول نافذ أو مكابر على «ملكية زحلية»، حتى في أعلى الجبال البقاعية، فنحن اليوم نرفض مجدداً تحت ستار الدولة والحكومة بأعدام «شركتنا كهرباء زحلة» لأنها جزء من وجودنا وتاريخنا في هذا الوادي والسهل الرحب، وهي لا تعني أصحابها أو أسرتها العاملة بقدر ما تعني كرامة كل زحلي في جزء من وجدانه وتطوره مع الكهرباء أو الماء إلى حياته..

وليتفضل الوزير المعني ويسأل سؤالاً لوالدة زوجته عن وجود كهرباء زحلة ومعناها في منزلها الوالدي قديماً ككل بيوت زحلة!

فما بالهم أيضاً هؤلاء النواب ساكتون، كأن شيئاً لا يجري ويعني منطقتهم...

وما هذا السكوت لقيادات زحلة ومنطقتها من زعامات ومتنفذين وحتى الأساقفة وكل مدّعي بالتكلم بأسم زحلة، فلا يتحركون عن هذا القرار «الأسود» الذي يؤدي لغياب الشركة الزحلية الباقية لدينا!

وأيضاً أين هم أبناء «التيار الوطني الحر» الزحلييننفي سكوتهم مع وزيرهم، وكأنهم ليسوا من هذه المدينة ويعلمون بضربها على أيدي سلطة هي اليوم مسيحية مع الأسف.

فلن نركع، ولن نسكت، وليس وحده أسعد نكد!

«ثرثار»